واجبة اذا اجتمعت شرائطها وهي اثنا عشر احدها ان يكون وقتها كما سنبين ذكر خمسة اي خمسة شرائط ذكرها في ظاهر الرواية و
وهي المصر الجامع وسيأتي الكلام على تعيين المصر الجامع والخلاف فيه والسلطان او من امره السلطان كما هو
الشرط الثاني فلا يجوز اقامتها الا بالسلطان او من امر السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة
في التقدم والتقديم وقد يقع في ذلك قلما بد منه لانه تؤدي الى تشاجر بين العساكر الفتنة والتسوية بينهم الى من السلطان
الخليفة الذي فوقه والى قوله او من امره السلطان يعني الامير او القاضي وسواء كان السلطان حرا او عبدا
او امرأة بخلاف الصبي وهذا اذا امكن استئذان السلطان اما اذا لم يمكن استئذانه بان كان في مكان
واجمع الناس على من يصلي بهم جاز وان اجمعوا على من يصلي بهم لم يجز من غير هذه الاعذار لم يجز كذا في المبسوط
ولو مات الخليفة وله وكلاء واما ولاة وكلاء في الثغور من امور المسلمين فيهم على ولاية عامة يقومون امورهم
كذا في المحيط والجماعة هذا هو الشرط الثالث من شرائط الجمعة وهو الجماعة لان الجمعة مشتقة منها وهي
ايضا شرط جواز الخطبة حتى لو خطب وحده ثم جاء الناس فصلى بهم لم يجز ولو خطب بحضرة النساء و
الصبيان ولم يكن ثم جماعة من الرجال لا تنعقد بتلك الخطبة ثم الجماعة شرط الانعقاد الى آخره
عندهما وعند ابي حنيفة شرط الانعقاد الموكد وذلك بالكعة وعند زفر شرط الدوام قيد الوجوب
الخلاف فيما اذا نفروا عنه بعد الشروع قبل التقييد بالسجدة فعندهما يتم الجمعة وعند ابي حنيفة
استقبال الظهر ولو نفروا بعد السجود اتمها جمعة خلافا لزفر ولا خلاف بينهم ان الجماعة ثلاثة وانما الخلاف فيما
الامام منهم فعند البعض ومحمد سوى الامام وعند الجرجاني بدون الامام ولو كبر الامام للصلاة الجمعة ونفا فلم
القوم ولم يكبروا حتى فرغ الامام من الثناء واخذ في القراءة فعند ذاك كبروا ثم كبر وانث الجمعة الامام
والقوم جميعا اما لو كبر وا قبل ان يأخذ في القراءة يجوز الجمعة وفي القنية وجب اذا كبر الامام للجمعة والقوم
حضور لم يشرعوا معه ثم نزعوا قبل ان يرفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة وكان شارعا معه وهذا
قول محمد وعند ابي حنيفة ان شرع قبل ان يقرأ الامام آية قصيرة جاز وان لا استقبلها وقال
ابو يوسف اذا كبروا قبل ان يقرأ الامام ثلاث آيات قصار او آية طويلة صحت الجمعة وان لا استقبلها
لو خطب والقوم حضور وشرعوا في الصلاة ثم احدث القوم وخرجوا ودخل آخرون

آلا ميتة كما يذهل عن ذكر الله من شواغل الدنيا وانما خص البيع من بينها لانه في يوم الجمعة يتهاون به في
والشراء عند النداء فقيل لهم بأدوا تجارة الآخرة واتركوا تجارة الدنيا واسعوا الى ذكر الله الذي
لا شيء أنفع منه وارجح ودع البيع الذي نفعه يسير الآية ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون اي الذي
الله خير لكم من البيع والشراء والامر في قوله فاسعوا للوجوب واذا افترض السعي الى الخطبة التي هي
جوازها فالى صلاة الجمعة اوجب ثم اكد الوجوب بقوله وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء وكل
المباح من الله لا يكون الا واجب واما السنة فاحاديث كثيرة وروي عن جابر بن عبد الله انه قال
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال ايها الناس اعلموا ان الله كتب عليكم صلاة الجمعة في
هذا في شهري هذا في عامي هذا في فريضة واجبة الى يوم القيمة فمن تركها جحودا بها او استخفافا بحقها وله
او بعد وفاتي وله امام عادل او جائر فلا جمع الله له شمله ولا أتم له أمره الا لا صلاة له الا لا زكاة له
الا لا صوم له الا لا حج له الا ان يتوب ومن تاب تاب الله عليه هذا لفظ حديث رواه ابن ماجة من حديث
جابر ورواه الطبراني في الاوسط عن حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه خرج ابن ماجة عن جابر رضي الله
عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس توبوا الى الله قبل ان تموتوا وبادروا
بالاعمال الصالحة قبل ان تشتغلوا وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له وكثرة الصدقة في السر
والعلانية تذكروا وتنصروا وتجبروا واعلموا ان الله افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا في يومي هذا في شهري هذا
هذا في عامي هذا الى يوم القيمة فمن تركها في حياتي او بعدي وله امام عادل او جائر استخفافا بها وجحودا بها فلا جمع الله له شمله ولا بارك له في امره الا ولا صلاة له الا ولا زكاة له الا ولا صوم له الا
ولا بر له حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه اعلم ان الجمعة لا تصح الا في مصر جامع او بفناء مصر جامع بحيث
لا جمعة ولا تشريق ولا فطر الا في مصر جامع فلا يجوز في القرى ومصلى المصر له حكم المصر حتى
للجمعة في جميع افنية المصر لانها بمنزلة المصر في حوائجه وقدر ابو يوسف الفناء بميدان وميلين وقدر
بعضهم حد الصوت والاذان ومن كان خارج المصر لا يجب عليه دخول المصر للجمعة كذا في المحيط
عن المصر الا تدنى انه لو خرج مسافرا او لحاجة ذلك المكان قصر لانقطاع حكم المصر وهي اي الجمعة واجبة